

المحاضرة 02: التحليل المالي الساكن

يركز التحليل المالي الساكن على ثبات الزمن بحيث يتم التحليل في لحظة معينة أو وقت معين من النشاط، فلا يتعداه إلى دورات أو أزمنة أخرى، حيث تتم الدراسة والتقييم لبيانات ومعلومات تتعلق بنفس السنة، كمقارنة نسب ببعضها البعض لعام واحد أو مقارنة بنود ببعضها لنفس الدورة، ويعتمد هذا النوع من التحليل على عدة طرق أهمها: التحليل المالي التقليدي أو تحليل سيولة-استحقاق، التحليل المالي بواسطة النسب، التحليل المالي الوظيفي.

أولاً: التحليل المالي التقليدي (مبدأ سيولة-استحقاق) (التحليل الذمي)

هي طريقة تقليدية تركز على مخاطر العسر والإفلاس، حيث ظهرت كأداة تحليلية في يد البنكيين والوسطاء الماليين باستخدامها كأداة مساعدة على اتخاذ قرارات الإقراض وذلك بتحليل القوائم المحاسبية والمالية باستخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية، وعلى ضوءها يقوم البنك بعملية الإقراض أو الإمتناع عنه، وقد سمي أيضاً بالذمي لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني له حقوق وعليه واجبات، وركز أيضاً على الإفلاس نتيجة الفترة الزمنية التي ظهر فيها (الكساد العظيم)، وعليه ركز البنك على استخدام أدوات تحليلية تقيس احتمال تعرض المؤسسة لحالة العسر المالي والتوقف عن الدفع.

1-الميزانية المالية: تعتبر الأساس في عملية التحليل فهي تعبر عن عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه العناصر (سيولة-استحقاق) ويتم هذا الترتيب على المبادئ التالية:

- ترتب الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.
- ترتب الخصوم حسب درجة الإستحقاق المتزايدة من الأعلى إلى الأسفل.

إلا أنه ترد بعض التحفظات على مبدأ سيولة-استحقاق، فحسب معيار السيولة نجد بعض الإستثمارات سهلة البيع (قابلة للتحويل بسرعة لسيولة) مقارنة ببعض عناصر المخزون ذات الدوران البطيء....الخ.

2- بناء الميزانية المالية: تعتمد الميزانية المالية على مجموعة من البنود الرئيسية التي تظهر بشكل مختصر وهذا لتسهيل القراءة والفهم، فنجد مثلاً في جانب الأصول كلا من:

- **الأصول الثابتة:** والتي تضم كل العناصر التي تفوق مدتها سنة بما فيها التثبيتات المعنوية، المالية، المادية،

- **الأصول المتداولة:** وهي عكس الأولى حيث تضم كل العناصر التي مدتها تقل عن سنة، وهي بذلك تشمل المخزونات، المتاحات وحقوق المؤسسة لدى الغير...، وتقسّم الأصول المتداولة الى: قيم الإستغلال، قيم غير جاهزة (قابلة للتحقق)، قيم جاهزة (محققة).

أما جانب الخصوم فهو يشمل:

- **الأموال الدائمة:** تشمل كلا من الأموال الخاصة، الاحتياطات، الديون المتوسطة والطويلة الأجل،... وكافة الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
- **ديون قصيرة الأجل:** تشمل كافة الديون ذات الأجل القصير لأقل من سنة، من بينها: المورد وملحقته، الاعتمادات البنكية الجارية...

وكخلاصة فإن هذه البنود تحسب بالقيم الصافية، وتقيم على أساس القيم السوقية.

3- المؤشرات المالية الأساسية: هناك مجموعة من المؤشرات تعتبر الركيزة في هكذا نوع من التحليل وتسمى بمؤشرات التوازن الهيكلي (المالية)، ونقصد بها كلا من رأس المال العامل، الإحتياج في رأس المال العامل، الخزينة.

أ- رأس المال العامل سيولة FR_L : تقضي هذه القاعدة بتمويل الإستخدامات الأكثر من سنة بالموارد المستقرة لأكثر من سنة، وتمويل الإستخدامات الأقل من سنة بموارد مدتها تقل عن سنة، وتبعاً لقاعدة التوازن المالي فمن الضروري توفير هام اضافي لمواجهة المخاطر الطارئة، والذي يتم تقديره حسب قدرات المؤسسة وطبيعتها وتطورها وهو ما يسمى برأس المال العامل سيولة FR_L .

- **حساب رأس المال العامل FR_L :** يوجد طريقتين من أجل حساب FR_L وهما:

➤ **من أعلى الميزانية: أموال دائمة - الأصول الثابتة .**

✚ **الدالة المالية لـ FR_L من أعلى الميزانية:** يمكن حصر ثلاث حالات وهي:

- **FR_L موجب:** يعبر عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض مالي (FR_L).

- **FR_L سالب:** الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الإحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في الموارد.

- **FR_L معدوم:** هذه الحالة نادرة الحدوث وتعني التساوي التام بين هيكل الموارد والإستخدامات.

➤ **من أسفل الميزانية: الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل.**

✚ **الدالة المالية لـ FR_L من أسفل الميزانية:** يمكن حصر ثلاث حالات وهي:

- **FR_L موجب:** أي تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها القصيرة بواسطة أصولها المتداولة، والفائض المالي المتبقي هو عبارة عن هامش أمان للمؤسسة **FR_L**.

- **FR_L سالب:** المؤسسة غير قادرة عند تحويل أصولها المتداولة إلى نقود سائلة على الإستجابة للإستحقاقات قصيرة الأجل.

- **FR_L معدوم:** وهي الحالة التي تتساوى فيها الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل.

ب- **الإحتياج في رأس المال العامل BFR:** هو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة بدورة الإستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد العادية للدورة، فدورة الاستغلال تنتج إحتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة، بينما دورة التمويل مرتبطة بسرعة دوران الديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات.

• حساب الإحتياج في رأس المال العامل **BFR:** يحسب كالتالي:

➤ (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية)

➤ **الدلالة المالية للإحتياج في رأس المال العامل BFR:** إذا كانت نتيجة الإحتياج في رأس المال العامل **BFR** سالبة هذا يعني أن المؤسسة لا تحتاج إلى **FR** بل تمول بهذه القيمة الخزينة، أما إذا كانت النتيجة موجبة فهذا يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى.

ج- **الخزينة TR:** تمثل السيولة النقدية وما شابهها التي في حوزة المؤسسة والتي تتصرف فيها في أي وقت، فهي تعبر عن صافي القيم الجاهزة.

• حساب الخزينة **TR:** تحسب كما يلي:

➤ رأس المال العامل - الإحتياج في رأس المال العامل

➤ القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

➤ **الدلالة المالية للخزينة TR:** هناك 03 حالات للخزينة وهي:

- **TR موجبة:** أي أن رأس المال العامل غطى الإحتياجات وحقق فائضا، وهنا قد يعاب على المؤسسة عدم تشغيلها للأموال الفائضة.

- **TR سالبة:** هنا العكس فإن إحتياجات الدورة تفوق رأس المال العامل وهذا قد يسبب للمؤسسة حالة إفلاس.

- **TR معدومة:** وهي الحالة المثلى للمؤسسة حيث يتساوى رأس المال العامل مع إحتياجات الدورة، فلا يوجد أموال فائضة معطلة ولا يوجد إحتياج مالي.